جامعة عباس لغرور- خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دروس لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية في مادة:

منظمات دولية وإقليمية

International and regional organisations

إعداد :

د/ حفظاوي سعيد

السنة الجامعية 2025/2024

المحور الأول: المنظمات الدولية: الإطار النظري و المعرفي

1- المنظمات الدولية فواعل في المجتمع الدولي.
2- تعريف المنظمات الدولية وخصائصها.
3- تصنيف المنظمات الدولية ووظائفها.
4- الإطار القانوني لنشأة المنظمات الدولية
5- الإطار التحليلي والنظري لانتشار المنظمات الدولية
- النظرية القانونية
-نظرية الاعتماد المتبادل
-النظرية الوظيفية.
6-النقاش النظري المفسر لدور المنظمات الدولية
- النظريات الواقعية
-الليبرالية المؤسساتية
-الماركسية.

المحور الثاني: المنظمات العالمية ـ الأمم المتحدة

1-نشأة المنظمة وشروط الانضمام.
2-مبادئ وأهداف المنظمة.
3-الأجهزة الرئيسية للمنظمة: الجمعية العمومية/مجلس الأمن/المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ مجلس الوصاية/ محكمة العدل الدولية/الأمانة العامة/ الوكالات المتخصصة.
4-المهام الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة والأولويات المتجددة.
5-تقييم أداء منظمة الأمم المتحدة.
6-إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

المحور الثالث: المنظمات الإقليمية و غير الحكومية

1-الاتحاد الأوروبي / حلف شمال الأطلسي.
2-الدفاع عن حقوق الإنسان (**HumanRightswatch**)/ العفو الدولية/ السلام الأخضر: بين التنظيم الدولي والسيادة.

المحور الرابع: نحو تفعيل دور المنظمات العالمية و الإقليمية

المحور الأول- المنظمات الدولية : الإطار النظري والمعرفي

أولا- مفهوم التنظيم الدولي

إن التنظيم الدولي باعتباره كافة الأشكال المؤسسية التي تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول، أو كل أشكال التعاون بين الدول، لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتاج تراكم معرفي لكم هائل من الأفكار في شكل اقتراحات ومشاريع من فقهاء وسياسيين ورجال دين، قبل أن يصبح واقعا ملموسا على الصعيد الدولي.

1- فكرة التنظيم الدولي: قبل الدخول في مختلف التجارب العملية كان لزاما التعرض لأهم الأفكار والمشاريع التي تناولت التنظيم الدولي سواء عند المفكرين الغربيين أو العرب .

- **فكرة التنظيم الدولي عند المفكرين الغربيين:**

ظهرت فكرة التنظيم الدولي عند المفكرين الغربيين منذ القرن الرابع عشر الميلادي، أين قدموا العديد من المشروعات والمؤلفات التي يدعون فيها إلى التكتل والتنظيم في أوروبا. وتتمثل أه المشروعات فيما يلي:

مشروع بيار دو بوا PIERRE DUBOIS (1250-1323): يعد مشروع التنظيم الدولي الذي وضعه المفكر بيار دوبوا أول فكرة للتنظيم الدولي من جانب المفكرين الغربيين[1]، حيث نادى بالتعايش السلمي بين الدول الأوروبية وإحلال السلام بينها وإقناعها باللجوء إلى الطرق السلمية في حل النزاعات بينها. وهو بهذا يهدف إلى تكوين عصبة أمم تضم الدول الأوروبية المسيحية من أجل تجديد الحروب الصليبية ضد الأقطار الإسلامية لاستعادة الأرض المقدسة. واستند مشروعه إلى الأفكار التالية:

- تكوين مجلس اتحادي يضم دول أوروبا الغربية لدراسة المسائل الدولية واقتراح الحلول المناسبة لها.
- انشاء لجنة من المحكمين مهمتها التوفيق بين الأطراف المتنازعة وإصدار قرارات تحكيمية، تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة من رجال الدين وثلاثة قضاة مدنيين.
- رفع الأمر إلى البابا في حالة رفض أحد الأطراف المتنازعة لقرار التحكيم.فيكون قراره نهائياحاسما للنزاع.

ما يلاحظ على هذا المشروع أنه محلي ضيق وذلك لاقتصاره على الدول المسيحية في غرب أوروبا.[2]

مشروع الوزير سولي SULLY (1560-1641): دعا مشروعه الذي عرضه عام 1634 إلى إقامة منظمة على شكل اتحادي تضم الدول الأوروبية على أساس تقسيم الاتحاد إلى 15 منطقة متساوية من حيث القوة والمساحة للقضاء على الأطماع وأسباب الحروب، إلا أن مشروعه لم ينل إعجاب الملوك حينها لعدم امكانية تنازل الدول الكبرى عن قطعة من أراضيها، فاضطر بعد مدة وجيزة إلى تعديل المشروع حيث اقترح أن يكون لكل دولة عضو في الاتحاد عدد من الممثلين يتلاءم مع قوتها .

ما يلاحظ على هذا المشروع أنه تجمع مسيحي أشمل من سابقه.[3]

مشروع الراهب أمريك كروسيه EMERIC CRUCE (1590- 1648): حيث تنحصر الفكرة الأساسية لهذا المشروع الذي نشره سنة 1613 في المناداة بإنشاء جمعية تضم ممثلين دائمين لكافة الدول بما في ذلك الدول غير الميسحية مثل الدولة العثمانية واليابان، تجتمع في مدينة معينة، وتختص بالفصل فيما قد ينشأ بين الدول المختلفة من منازعات.[4]

يتميز هذا المشروع عن سابقيه بأنه لم يدع إلى التكتل بين الدول الأوروبية فقط، كما أن أفكاره كانت تتميز بنوع من التسامح الديني.[5]

مشروع الراهب وليام بين WILLIAM PENN (1644 – 1718): وضع هذا المشروع عام 1693، والذي دعا فيه إلى انشاء برلمان أوروبي يكون له اختصاص تسوية الخلافات بين الدول الأوروبية والدعوة إلى انشاء قوة أوروبية مشتركة ضد من يخل بالسلام من تلك الدول.[6]

لقد كان "بين" متأثرا بفكرة العقد الاجتماعي، إذ اقترح أن تبرم الدول بينها عقدا شبيها بالعقد الاجتماعي تتنازل بموجبه الدول عن جزء من حقوقها كي تتمتع بحماية المجتمع الدولي، حيث يكون هناك مجلس اتحادي يجتمع في أوقات محددة وترفع إليه المنازعات والخلافات بين الدول، وحكمه واجب النفاذ وعند الامتناع تتكاتف الدول الأخرى في إلزام الدولة الممتنعة على التنفيذ وتحمل النفقات والأضرار، ويتبع طريقة التمثيل النسبي لتمثيل الأعضاء في المجلس، ويضم المجلس فروعا وشعبا ثانوية، وتتخذ القرارات بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات. ويهدف المشروع إلى منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ومنع التنافس في التسلح ودعم السلم.[7]

ما يلاحظ على هذا المشروع مقارنة بما سبق هو أنه يتسم بالتنظيم المفصل والدقيق ، بحيث يعرق أسلوب عملي دقيق خاص بتمثيل الدول في المنظمات الدولية وكيفية التصويت والمناقشات وغيرها.[8]

مشروع الفيلسوف جيرمي دي بنثام JEREMY BENTHAM (1748 – 1831): يشمل انشاء مجلس اتحادي عام أي هيئة دولية تظم نائبين اثنين عن كل دولة، على أن تكون مناقشات الهيئة علنية ليعلم الرأي العام العالمي بما يجري فيها، ولتدافع عن السلام والأمن، كما يشمل مشروعه تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمرين عنها، ومكافحة المعاهدات السرية والدبلوماسية الخفية، وإنشاء محكمة عدل دولية تفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول.[9]

رغم أن هذا المشروع الناضج يجعل بنتام في طليعة المنادين بالدبلوماسية العلنية، إلا أنه لم يلق قبولا من ملوك وأمراء أروربا أنذاك، كما أنه لم يحل دون اندلاع الحروب في تلك الفترة.[10]

- **فكرة التنظيم الدولي عند المفكرين العرب:**

لقد عرف تاريخ الفكر العربي الاسلامي عدة محاولات لإيجاد تنظيم معين للعلاقة التي تجمع الدولة الإسلامية بالدول الأخرى، وهذا من خلال مشاريع أهمها:

مشروع أبو نصر محمد الفرابي(870- 950): ويظهر من خلال كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة"، حيث أشار فيه إلى مبادئ المساواة والتضامن بين بني البشر، على أساس أن الإنسان كائن اجتماعي لا يمكن أن يعيش بمعزل عن الآخرين، ومن ثم كان عليه التعاون مع غيره.

فالمجتمعات البشرية في علاقاتها المتبادلة تشبه الفرد في روابطه مع إخوانه البشر، فهي بحاجة إلى غيرها لتتكامل وتنمو في رحاب الخير والسلام، وحاجتها الملحة هي التي تدفعها للاتحاد والتفاهم.

وهذا الاتحاد يجب أن يتم بزعامة رجل واحد يسمى الإمام، الذي تشترط فيه خصال معينة، وإن لم تجتمع هذه الصفات في شخص واحد، أسندت الرئاسة إلى مجموعة من الأشخاص يكمل بعضهم بعضا.

لقد ركز الفرابي في نظريته على صفات الرئيس الأعلى في التنظيم الدولي من دون أن يبين كيفية الاتحاد بين المجتمعات ولا طبيعته القانونية، على عكس المفكرين الغربيين الذين حصروا كل جهودهم في تنسيق النظم والقوانين، مما يجعل نظرته للتنظيم الدولي قاصرة.[11]

مشروع عبد الرحمان الكواكبي (1902/1845): حيث دعا في كتابه "أم القرى" إلى تنظيم الأقاليم الإسلامية عن طريق انشاء جمعية عامة وهيئة عاملة وهيئة مستشارة، حيث تتسم الجمعية العامة بالدوام وتجتمع مرة في السنة بصفة دورية، وتعالج الجمعية العامة المشاكل التي تثور في هذه الأقاليم، ويكون مقرها في مكة المكرمة.

لقد تأثر الكواكبي بالمشاريع الغربية الرامية إلى إقامة اتحادات بين الدول المسيحية وهو ما جعله يقترح فكرة الاتحاد بين الدول الاسلامية[12]

2- تطور التنظيم الدولي قبل ظهور المنظمة الدولية: ظلت فكرة التنظيم الدولي، حتى بداية القرن التاسع عشر، أمنية تراود أذهان الفلاسفة والمفكرين، ومع نهاية الحروب النابليونية أخذ العالم يشهد أولى المحاولات الجدية العملية لإقامة تنظيمات دولية، ولم تقتصر هذه المحاولات على الميدان السياسي فقط (مثلما هو الحال في المؤتمرات) بل تجاوزته إلى الاقتصاد والتجارة والمواصلات (على غرار اللجان الدولية للأنهار والاتحادات الإدارية)، لتتوج العملية في النهاية ببلوغ أرقى مستوى في التنظيم الدولي ألا وهي المنظمة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة[13].

يمكن التفصيل في آليات التنظيم الدولي، السابق ذكرها، والتي تشمل الوسائل والأطر التي حاولت من خلالها الدول تنظيم علاقاتها فيما بينها، بدءا من المؤتمرات الدولية، اللجان الدوليةللأنهار، الاتحادات الإدارية، وأخيرا المنظمات الدولية، كما يلي:

1/ المؤتمرات الدولية: هناك اتجاه يعتبر الحلف الأوروبي، وهو في الواقع ليس سوى سلسلة من المؤتمرات غير الدورية كان أولها مؤتمر فيينا لعام 1814- 1815 وآخرها مؤتمر لندن في عام 1912 كأول بداية للتنظيم الدولي[14]، وجدير بالذكر أن المؤتمرات الدولية كانت آلية جد مهمة في القرن التاسع عشر ، حيث لجأت إليها الدول الأوروبية بعد نشوب الحروب والصراعات بينها، من أجل حفظ توازن القوى بين القوى الكبرى. بل وذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار مؤتمر واستفاليا عام 1648 - التي وضعت حدا لحرب الثلاثين عاما - كأول خطوة في طريق التنظيم الدولي[15].

يمكن الإشارة إلى أهم خصائص المؤتمر الدولي و هي: أن انعقاده مؤقت (ليس دوريا)، وليس له مقر دائم، وليس له ميثاق ، وإنما يقتصر فقط على جدول أعمال.

2/ اللجان الدوليةللأنهار: لقد شهد القرن التاسع عشر ظهور بعض التنظيمات ذات الصبغة الفنية مثل اللجان النهرية الدولية التي أنشأتها معاهدات باريس عام 1814 وفيينا عام 1815 لتنظيم الملاحة في الأنهار الدولية، وإنشاء اللجنة الأوروبية لنهر الراين Rhin للإشراف على الملاحة فيه، ومعاهدة باريس لعام 1856 التي طبقت على نهر الدانوب Danube. وكذا معاهدة برلين لعام 1885 التي دولت نهري الكونغو والنيجر وأناطت الإشراف على نهر الكونغو للجنة دولية، في حين تركت مسألة الإشراف على نهر النيجر للدول المجاورة[16].

ما يلاحظ على اللجان النهرية الدولية أنها لم تحقق النجاح الذي كان منتظرا منها، بل إن معظمها بقي حبرا على ورق لم يخرج أبدا إلى حيز التنفيذ[17].

3/ الاتحادات الإدارية: ولدت الاتحادات الإدارية التي كانت تهتم بالمشكلات المتعلقة بالمرافق غير السياسية بعد سنة 1850، وهي نتاج واقع الحياة الدولية واحتياجاتها، ومن بين هذه الاتحادات: الاتحاد التلغرافي 1856، اتحاد البريد العالمي 1872، اتحاد سكك الحديد 1890، الاتحاد العالمي لحماية الملكية الصناعية 1883، ...الخ.

لقد اتسمت الاتحادات الإدارية بأجهزة ثابتة على غرار المنظمات الدولية، حيث تتكون من:

- المؤتمر العام: يشترك فيه جميع الدول، ويتولى وضع السياسة العامة، حيث تتخذ القرارات بالإجماع.
- مكاتب دائمة: وهي النمط المبكر للأمانة العامة التي تعتبر المركز الرئيسي لأية منظمة دولية حديثة، حيث يضمن عنصر الاستمرار.

وهكذا فإن الاتحادات الإدارية كان لها اختصاص ضيق مقارنة بالمؤتمر الدولي، وقامت على أجهزة ثابتة شكلت أساس المنظمة الدولية الراهنة[18].

ثانيا- تعريف المنظمة الدولية وعناصرها

إذا كان مصطلح "التنظيم الدولي" اصطلاحا عاما وغير محدد يشير - حسب رأي البعض – إلى كل الجهود التي تبذل لتكون العلاقات الدولية أكثر نظاما وانضباطا، فإن مصطلح "المنظمات الدولية" – على العكس من ذلك - يشير إلى معنى محدد يقتضي توافر عناصر محددة[19].

كما يرى المختصون أن نشأة المنظمة الدولية ترجع إلى فكرة المؤتمر الدولي السابق ذكره، لأن المنظمة الدولية تعتبر امتداد للمؤتمر الدولي بعد إضفاء صفة الدوام عليها.

1/ تعريف المنظمة الدولية: توجد المئات إن لم نقل الآلاف من التعريفات بخصوص المنظمة الدولية، يمكن سرد نماذج منها، حيث يعرف إبراهيم أحمد شلبي المنظمة الدولية بأنها: "هيئة دائمة وذات إرادة ذاتية تتفق الدول على إقامتها لممارسة اختصاصات معينة يتضمنها الميثاق المنشئ لها".

كما يعرفها عبد الله العريان بأنها: "هيئة من الدول تأسست بمعاهدة وتمتلك دستورا وأجهزة عامة، ولها شخصية قانونية متميزة عن شخصية الأعضاء".

ويعرفها علي يوسف شكري بأنها: "كيان قانوني دولي مستمر تنشئه مجموعة من الدول، يجمع بينها مضالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة".[20]

2/ عناصر المنظمة الدولية: من خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص عناصر أو خصائص المنظمة الدولية، وهي:

- الصفة الدولية: حيث يجب أن يكون أعضاء المنظمة الدولية دولا كاملة السيادة، وتمثل هذه الدول في المنظمة الدولية بواسطة أعضاء الحكومات أو مندوبين عنها، وهذا ما يفسر ما جرى عليه العمل في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتخصصة من إطلاق اصطلاح "المنظمات الدولية الحكومية" تمييزا لها عن "المنظمات الدولية غير الحكومية"[21].
- الاتفاق الدولي: إن المنظمة الدولية تستند في نشأتها على اتفاق دولي يحدد نظامها القانوني، مبينا أهداف وجودها، اختصاصاتها، أجهزتها وقواعد سير العمل بها. وقد يأخذ هذا الاتفاق عادة شكل: المعاهدة الدولية، دستور، ميثاق أو نظام أساسي. وكمبدأ عام لا يكون الاتفاق الدولي إلا بين الدول، لأن المنظمة الدولية لا تهم سوى الدول، خاصة إنشاء المنظمات الدولية الحكومية[22].
- الديمومة: ويقصد بها التمتع بنظام دائم، وهذا يقتضي أن يكون للمنظمة أجهزة تسمح لها بالقيام بوظيفتها وممارسة اختصاصاتها بصورة منظمة ودائمة. والدول إذ توجد المنظمات الدولية فإنها تفعل ذلك لأنها ترى فيها وسيلة لتحقيق مصالحها المشتركة. وهكذا تبدو المنظمة كبديل عن المؤتمر الدولي غير الدائم.[23]
- الإرادة الذاتية: لعل هذا العنصر هو أهم عناصر المنظمة الدولية وركنها الأساسي الذي يميزها عن المؤتمر الدولي، باعتباره تجمعا دوليا لا يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادات الدول المشتركة فيه. فما ينتج عن المؤتمر من قرارات لا يلزم لا يلزم إلا الدول التي وافقت عليها، وبالتالي فإن القرارات لا تستمد قوتها الملزمة إلا من إرادة الدول وفي الحدود وبالشروط التي قررتها عند موافقتها عليها. أما المنظمة الدولية فتتمتع ، على العكس، بإرادة ذاتية، نعني على الصعيد القانوني وجود شخصية قانونية خاصة بها، مستقلة عن شخصية الدول الأعضاء فيها، ويتم التعبير عنها وفق القواعد التي يقررها ميثاقها وفي نطاق الاختصاص المحدد لها[24].

- وجود أهداف مشتركة: إن الغاية من إنشاء أي منظمة دولية هو أن تقوم المنظمة بتحقيق أهداف معينة مشتركة بين الدول التي اتفقت على إنشائها أو تلك التي ستنضم لاحقا للمنظمة الدولية بعد قيامها[25].

ثالثا- تصنيف المنظمات الدولية

يمكن تصنيف أشكال المنظمات الدولية حسب المعايير التالية:

1/ أشكال المنظمات الدولية من حيث العضوية: يمكن تقسيم المنظمات الدولية إلى منظمات عالمية ومنظمات إقليمية:

- المنظمة العالمية: تعتبر المنظمة عالمية إذا كان تكوينها واختصاصها يمارسان على بعد عالمي واسع، وتكون مفتوحة لكل دولة من دول العالم تريد أن تصبح عضوا فيها، مثل منظمة الأمم المتحدة.
- المنظمة الإقليمية: تعتبر المنظمة إقليمية إذا اقتصرت العضوية فيها على جماعة من الدول ترتبط فيما بينها برابطة معينة من التضامن[26]، كالدين بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي، واللغة العربية بالنسبة لجامعة الدول العربية، والمعيار الجغرافي بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والمعيار الايديولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي ...

2/ أشكال المنظمة الدولية من حيث الاختصاص: تنقسم المنظمات الدولية إلى منظمات عامة ومنظمات متخصصة:

- المنظمة العامة: هي تلك التي لها اختصاصات واسعة في مجالات متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية، مثل منظمة الأمم المتحدة.
- المنظمة المتخصصة: هي تلك التي يقتصر اختصاصها على مجال معين من مجالات الحياة الدولية، كالعمل في منظمة العمل الدولية، والصحة في منظمة الصحة العالمية، والتعليم في منظمة اليونسكو[27].

3/ أشكال المنظمة الدولية من حيث طبيعة أعضائها: وتقسم إلى:[28]

- منظمات دولية حكومية: عندما تكون العضوية فيها مقتصرة على الدول المستقلة ذات السيادة.
- منظمات دولية غير حكومية: عندما تكون العضوية مقتصرة على الأشخاص الطبيعيين، مثل منظمة أطباء بل حدود، ومنظمة السلام الأخضر .....، وتتميز هذا النوع بالأهداف والنشاطات ذات الطابع الانساني غير الربحي.
- منظمات دولية مختلطة: وهي تلك التي تجمع في عضويتها بين الدول والأفراد، مثل منظمة العمل الدولية يكون التمثيل فيها ثلاثيا: ممثل عن الحكومة وممثل عن العمال وممثل عن أصحاب العمل.

رابعا- المنظمات الدولية كفواعل في المجتمع الدولي وكأشخاص للقانون الدولي

1/ المنظمات الدولية كفواعل في المجتمع الدولي: تعتبر المنظمات الدولية بجميع أشكالها فاعلا مهما في مجريات العلاقات الدولية، وهي تشترك في ذلك مع كل من الدولة وحركات التحرر الوطنية والشركات متعددة الجنسيات و كذا الفرد، والواقع الدولي أثبت ذلك منذ الحرب العالمية الثانية، وبصورة أكثر وضوحا بعد نهاية الحرب الباردة.

2/المنظمات الدولية كأشخاص القانون الدولي:

يقصد بالشخصية القانونية اقرار القانون لشخص معين صلاحيته لاكتساب حقوق معينة وتحمل التزامات معينة في ظل نظام قانوني معين.

وتثبت الشخصية القانونية للأفراد في القانون الداخلي الذي يعتبرهم أشخاصا طبيعيين له، كما يتمتع الأشخاص الاعتباريين كالدولة والمؤسسات العامة والجمعيات والشركات بالشخصية القانونية بالقدر الذي تتطلبه ممارسة الشخصية الاعتبارية لدورها في المجتمع.

أما في القانون الدولي العام فتعتبر الدول الأشخاص الأصلية والتقليدية للقانون الدولي، وإلى جانبها تم الاعتراف للمنظمات الدولية بشخصية قانونية معينة. فكما يعتبر الفرد في المجتمع الوطني الشخص الطبيعي للقانون الداخلي، وما ابتكار الشخص الاعتباري إلا استجابة لضرورات عملية، كذلك الحال

في المجتمع الدولي، حيث تعتبر الدولة الشخص الأساسي للقانون الدولي العام، واضفاء شخصية قانونية معينة للمنظمات الدولية يعتبر أمرا اقتضته ضرورات التعامل الدولي.[29]

لقد حرصت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام 1949 على أن تؤكد أن الإقرار للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية لا يعني أن المنظمات الدولية من حيث الشخصية والحقوق والواجبات تتساوى مع الدول، إذ أن هذه الشخصية حسب رأي المحكمة هي(شخصية وظيفية)، الغرض من الاعتراف بها للمنظمات الدولية من قبل الدول هو بهدف تمكينها من تحقيق الأهداف المحددة لها داخل المواثيق الخاصة بها. ومن ثم فإن الشخصية القانونية الدولية التي تتمتع بها المنظمة الدولية لا تصل مطلقا إلى مصاف الشخصية القانونية الدولية التي تتمتع بها الدول والتي تتميز بالشمولية والإطلاق. أي أن الشخصية القانونية للمنظمة الدولية لا تثبت إلا في الحدود التي ذكرها الميثاق، في حين تكون الشخصية القانونية للدولة مطلقة غير مقيدة إلا بالالتزامات التي تفرضها أحكام القانون الدولي العام[30].

وتجدر الإشارة إلى أن منح الشخصية القانونية الدولية للمنظمات الدولية يتطلب من جهة أولى الإقرار لها بحقوق والتزامات متعددة مباشرة من القانون الدولي، ومن جهة ثانية الإعتراف بأهليتها في المساهمة في وضع القانون الدولي العام أو ما يسمى بالقدرة الشارعة[31].

يمكن حصر آثار اكتساب المنظمة الدولية للشخصية القانونية الدولية فيما يلي:[32]

- مشاركة المنظمات الدولية في وضع قواعد القانون الدولي العام، وكذا خلق قواعد تنظيمية بواسطة الاتفاقات التي تعقدها كالقانون الإداري الدولي مثلا.
- تمتع المنظمات الدولية بحق إعلان التصريحات الدولية التي تتطلبها ممارسة وظائفها.
- تمتع المنظمات الدولية بحق اللجوء إلى القضاء الدولي.
- تمتع المنظمات الدولية بجميع الامتيازات الضرورية للقيام بوظائفها.
- خضوع المنظمات الدولية لأحكام المسؤولية الدولية التي يحددها القانون الدولي العام.
- تمتع المنظمات الدولية بحق التملك وتسيير السفن والطائرات التي تحمل علمها، كل هذا بالقدر الضروري لقيام المنظمة بوظائفها.

خامسا- الإطار التحليلي والنظري لانتشار المنظمات الدولية

أولا- النظرية القانونية: إن التحليل القانوني للمنظمات الدولية يتمثل في دراسة مواثيقها وفحص أجهزتها . فبالرغم من أن كل منظمة تختلف عن الأخرى من حيث القواعد التي تحكمها، والتي يكون منصوصا عليها في المعاهدة التأسيسية إلا أنه يمكن القيام بتحليل مقارن بينها على أساس هذه المعاهدات أو المواثيق وكذا الممارسة.

وفي هذا الإطار يميز paul reuter في كتابه Institutions internationales بين ثلاث عناصر تشخص السمة الدستورية لكل منظمة، وهي: مشاركة الدول وبنيتها التنظيمية ووسائل العمل.

1/ مشاركة الدول: إن شروط الانضمام تبين إلى حد بعيد طابع المنظمة، فتكون هذه الشروط بسيطة وتكاد تكون منعدمة في المنظمات المفتوحة التي تتوفر على شروط سهل تحقيقها، مثل منظمة الأمم المتحدة التي تشترط حصول الدولة على الاستقلال.

وتكون صعبة حين يشترط موافقة جهاز معين يكون يتمتع بسلطة تقديرية، مثل حالة الاتحاد الأوروبي.

2/ البنية التنظيمية: وتتمثل في وجود:

- جهاز عام يحدد فلسفة المنظمة ويوجه سياستها العامة، كالجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.
- جهاز خاص مثل مجلس الأمن ، ويكون أكثر فعالية، لأنه يجتمع عندما تقتضي الضرورة ويتخذ قرارات عملية.
- جهاز إداري يهتم بالمسائل الإدارية كتحرير ونشر المعاهدات الدولية وكذا المسائل الدبلوماسية، مثلما هو الحال بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

3/ وسائل العمل: يشمل عدد الموظفين الدوليين، ودورها نشر نشاط المنظمة على نطاق واسع، مثال ذلك منظمة الامم المتحدة التي تظم أكثر من 68 ألف موظف دولي عبر العالم.

ثانيا: نظرية الاعتماد المتبادل: نشأت نظرية الاعتماد المتبادل كنقد للنظرية الواقعية في سبعينيات القرن العشرين، فتحدَّت الفكرة الواقعية التي مفادها أنَّ الدولة هي الكيان الأهم في العلاقات الدولية. وشدد واضعو نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول، كالشركات متعددة الجنسيات، والدور الفعال الذي تضطلع به في مجتمع عالمي أكثر تعقيدًا، باتت فيه القوة العسكرية

أقل أهمية بكثير، أو تكاد لا تربطها صلة بتشكيل العلاقات بين البلدان. ويتداخل نهجًا المؤسسية الليبرالية والاعتماد المتبادل إلى حد بعيد؛ فكلاهما يتطلع إلى الطبيعة البشرية من منظور أكثر تفاؤلًا، ويتشاركان الرأي القائل إن زيادة الاعتماد المتبادل تقوّي مؤسسات التعاون الإقليمي، وتفتح آفاقًا أفسح فيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة وتطوير آليات الحوكمة العالمية[33].

ثالثا- النظرية الوظيفية : انطلق رائد هذه النظرية ديفيد ميتيراني من فشل منظمة عصبة الأمم حيث اعتبر أن فشلها يعود إلى كونها واجهت السيادات الوطنية بشدة، ومن ثم اعتبر أن البديل العملي عن هذه المنظمات الدولية هو عملية الاندماج الدولي العميق الذي يجب تسهيله بتطوير التعاون الدولي في الميادين ذات المصالح المشتركة التي لا تمس بسيادة الدول.

يرى ميتراني أنه من أجل منع النزاعات الدولية يجب:

- تنظيم المجتمع الدولي على أساس وظيفي وليس على أساس جغرافي.
- إعطاء الأولية للمجال الاقتصادي.
- خلق شبكة من المصالح المشتركة.
- تحديد الاهتمامات الدولية ذات القاسم المشترك (الصحة ، السكن، النقل،...) وهذا بغض النظر عن اختلافات الشعوب العرقية والدينية والسياسية والايديولوجية.
- انشاء منظمات دولية وظيفية (متخصصة في وظيفة معينة)،حتى تكون فعالة.
- تعيين خبراء ومختصين على رأس هذه المنظمات الدولية، يتمتعون بالاستقلالية وحرية القرار.

كما يرى الوظيفيون أنه يجب اضفاء طابع المرونة على هذه المنظمات الدولية بحيث لا يوضع دستور مسبق أو قواعد قانونية جامدة، أو تقام إدارة تسيير محددة مسبقا ، فالممارسة العملية هي تجعل المنظمة الدولية تتأقلم مع الظروف المستجدة.

كذلك يؤكد الوظيفيون على أنه يجب ترك النزعة الوطنية التي هي محل ومصدر لكل النزاعات والحروب الدولية، وذلك عن طريق تحويل الولاء للمنظمات الدولية فوق القومية الجديدة، فالمنظمات الدولية الجديدة (الوظيفية) إذا استطاعت أن تثبت قدرتها على تلبية حاجيات الانسانية كمشاكل التنمية والفقر واللامساواة بين الشعوب، فإن هذه الأخيرة سوف تبدي استعدادها لتحويل ولائها من الدولة القطرية إلى المنظمة الدولية(الوظيفية) وبالتالي سوف نصل إلى تكوين مجتمع دولي

وظيفي جديد تبرز فيه وحدات جديدة قائمة على أساس الوظيفة وليس على أساس قومي أو إقليمي، وهذه الوحدات يمكن أن تتكامل وتندمج في إطارها كل مصالح القوميات والشعوب المختلفة.

نقد النظرية الوظيفية:

- إهمالها لدور الإرادة السياسية في إنشاء المنظمات الدولية وتحقيق التعاون الدولي، بحيث أن غياب هذه الإرادة والرغبة السياسية لا يمكن نجاح المنظمات الدولية.
- تركيز هذه النظرية في تحليلها لأسباب الحروب على الجانب الاقتصادي (الفقر وتدني مستوى المعيشة..)، ولكن في حقيقة الأمر إن أسباب الحرب معقدة ومتداخلة .
- إن الوظيفيون لم ينطلقوا من الواقع الدولي بل حاولوا وضع النظرية وفقا لتصوراتهم المثالية، مثل فصل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عن السياسية، بينما في الواقع نجد القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي محل تسييس وموضوع خلاف بين الدول.
- ان تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمة الدولية أصبحت عملية صعبة بل ومستحيلة خاصة في سياق الحرب العالمية الثانية، حيث أن النزعة القومية أقوى بكثير من أي مؤشر في العلاقات الدولية.

لكنه بالرغم من كل هذه الانتقادات يرجع الفضل إلى ميتراني في توضيح دور العامل الاقتصادي في تكوين المنظمات الدولية.

لتفادي هذه الانتقادات جاء مفكرون آخرون أمثال ارنست هاس و كارل دوتش اللذان ينتميان إلى المدرسة الوظيفية الجديدة، وأهم ركيزة لهذه النظرية هي أنه يجب البدء بالقطاع الحيوي الذي يحتل مكانة استراتيجية في اقتصاديات الدول التي تدخل في مسار التعاون ، وفي هذا السياق ينطلق تجربة الجماعة الأوروبية للفحم والحديد ceca في سنة 1951 ليقدم نظريته حول الاندماج الوظيفي.

كما يرى أصحاب الوظيفية الجديدة أن هذا المسار لا بد أن يدرس في إطار جهوي إقليمي وليس على أساس وظيفي، لأنه في الإطار الجهوي يكون تكوين مجموعة دولية أسهل.

إضافة إلى ما سبق يؤكد Carl Deutsch على أن التكامل يفرض وجود علاقات بين الدول إلى درجة أن هذه الأخيرة لم تعد تورد في حسابها إمكانية نشوب حرب فيما بينها .[34]

سادسا- النقاش النظري المفسر لدور المنظمات الدولية

أولا- النظرية الو اقعية:

إن الرائدَين الفعليَّين للمدرسة الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية هما نيكولو مكيافيللي وتوماس هوبز ، إذ افترض كِلا هذين الفيلسوفين السياسيين أن البشر تدفعهم بالأساس مصالحهم الذاتية وشهواتهم، وأن أكثر تلك الشهوات تفشيًا وانطواءً على خطورة محتملة هي شهوة السلطة. ورأَيا أن حاكم الدولة هو الضامن الحقيقي والوحيد للسلام الداخلي؛ لأنه وحده يتمتع بسلطة فرض ذلك السلام. بيد أنَّه في عالم السياسة الدولية الأشمل تسود شريعة الغاب.

وقد رأيا أن السياسة الدولية هي صراع مستمر على السلطة، لا تترتب عليه لزامًا حروب علنية متواصلة، ولكنه دائمًا ما يستلزم التأهب لخوض الحرب. وفي خِضَم حالة الفوضى السياسية المستمرة هذه، يكون المسار الحصيف الوحيد أمام الأمير هو شحذ أكبر قدر ممكن من القوة، وإعمالها في حماية المصلحة الوطنية لبلاده والسعي وراءها. ولهذا الغرض كانت القوة العسكرية هي المطلب الأهم، واعتُبِرت الثروة المتكونة عن التجارة والصناعة وسيلةً في المقام الأول لاكتساب القوة العسكرية اللازمة.

يتقبَّل أتباع المدرسة الواقعية الحديثة - سواء ظاهريًّا أو ضمنيًّا - تلك الافتراضات الأساسية، ويشددون على ضرورة استمرار عملية بناء التحالفات، وعلى دور الدولة بصفتها فاعلًا سياسيًّا رئيسيًّا، وعلى الحفاظ على توازنٍ قوي مُواتٍ، ويشددون على الرفض القاطع لأن يُعهَد بالأمن إلى المنظمات والاتفاقات الدولية، كعناصر أساسية لأي سياسة أمن قومي فعالة.

ومن الواضح أن النهج الواقعي إزاء العلاقات الدولية عادةً ما يلقى استحسان ذوي النزعة المحافظة والمتشائمة للغاية، الذين يتطلعون إلى الطبيعة البشرية من منظور قاتم إلى حد بعيد ويكنُّون قدرًا ضئيلًا- إنْ وُجِد - من الإيمان بعملية بناء المؤسسات الليبرالية، أو القانون الدولي، أو أي خطوات تُتَّخذ تجاه التكامل الإقليمي أو الحوكمة العالمية من خلال المنظمات الدولية.

وقد سيطرت تلك الأفكار على فِكر الزعماء السياسيين الأمريكيين والأوروبيين الغربيين إبان الحرب الباردة. وليس غريبًا أن ثمة أكاديميين وسياسيين ومواطنين كُثُرًا يتبنَّون وجهة نظر مغايرة تمامًا.[35]

ثانيا: نظرية الليبرالية المؤسساتية: يشير أصحاب نظرية الليبرالية المؤسسية إلى حقيقة أن الأغلبية العظمى من التعاملات بين الدول سِلمية، وتُدار وفقًا للقانون الدولي، في إطار المصلحة المشتركة للدول الأطراف. وإن نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره يمكن النظر إليهما من منظور ليبرالي على أنهما رد حاسم أفحم (الواقعيين) المقتنعين بأن السياسة الدولية لا ترتكز إلا على السعي المستمر وراء السلطة والمزيد من السلطة، وأنها لا بد أن تكون تنافسًا نتيجته خسارة كاملة أو ربح كامل.

ثالثا- النظرية الماركسية:

يمكن اختصار نظرة النظرية الماركسية إلى المنظمات الدولية في النقاط التالية:

1/ إنها تُمول وتُنشأ من قبل الدول الرأسمالية، فالمنظمات الدولية مسيطر عليها من قبل القوى الرأسمالية، وتقوم بتنفيذ أجندة رأسمالية، فالأمم المتحدة ومجلس الأمن مقيدان بعراقيل وقيود من قبل الدول تجعلها غير قادرة على الحركة والعمل بشكل مستقل. وتعمل الدول على تحجيم دور المنظمات الدولية وجعلها أداة لها، وتقوم المنظمات الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بفرض سياسيات صارمة على الدول بهدف تقييدها والحيلولة دون تنمية اقتصادياتها، وبالتالي تبقى تابعة للدول الكبرى.

2/ تحول المنظمات الدولية إلى آليات وأدوات للدول الكبرى، وبالتالي فهي تقوم بتوطيد علاقاتها بالطبقات المهيمنة في تلك الدول، وتلك الطبقات هي التي تمثل الحكومات في المنظمات الدولية، وبالتالي فهي تعكس وجهة نظر النخبة أو الطبقات المهيمنة التي ترتبط مع دول المركز بعلاقات قوية.

3/ إن المنظمات الدولية تعمل على توسيع ونشر وفرض الهيمنة الرأسمالية في العالم،

المحور الثاني: المنظمات العالمية – منظمة الأمم المتحدة

أولا – نشأة المنظمة وشروط الانضمام:

تأسّست هيئة الأُمَم المُتّحدة في أعقاب الحرب العالميّة الثانية؛ بسبب ما خلّفته الحرب من دمار كبير، فأصبح العالم يطمح إلى السّلام، ونتيجةً لذلك عُقِد مؤتمر في سان فرانسيسكو في الفترة الواقعة ما بين 25 من شهر أفريل إلى 26 من شهر جوان لعام 1945م، حيث اجتمع فيه مُمثّلو خمسين دولةً، ووضعوا دستوراً للأُمم المُتّحدة مكوّناً من 111 مادّةً، ثمّ وقّعوا عليه في اليوم اللاحق، ثمّ وقّعته بعد ذلك بولندا التي لم يكن لها مُمثِّل في المؤتمر، ويُعدّ هذا الدّستور ميثاق الأُمَم المُتّحدة الذي وافقت عليه 51 دولةً، ومن الجدير بالذِّكر أنّه في 24 من شهر أكتوبر لعام 1945م أُعلِنت الأُمَم المُتّحدة رسميّاً، وأصبحت كياناً قائماً بحدّ ذاته .

وبموجب المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن عضوية المنظمة "مفتوحة أمام جميع الدول المحبة للسلام التي تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي ترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات". وتقبل الدول في عضوية الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن"[36].

تجد الإشارة إلى أنه مع انضمام جنوب السودان عام 2011 أصبح عدد الدول الأعضاء في المنظمة 193 دولة يمثلون تقريبًا جميع الدول ذات السيادة في العالم.

ثانيا - مبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة:

حسب المادة الأولى من ميثاق الأُمَم المُتّحدة فإنّ لتأسيس المُنظّمة أربعة مقاصد، هي:[37]

- حِفظ السِّلم والأمن الدولي.
- إنماء العلاقات الودية بين الأمم
- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية عامة.
- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

كما أشارت المادة الثانية من الميثاق إلى مبادئ المنظمة التي أنشأت على أساسها وهي:[38]

- مبدأ المساواة السيادية بين الدول الأعضاء.
- تنفيذ الالتزامات بحسن نية.

- حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
- تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.
- معاونة الأمم المتحدة فيما تتخذه من أعمال.
- تنظيم العلاقة مع الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي..

ثالثا - الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة:[39]

تتكون الهيئة الأممية من ست (06) أجهزة رئيسية، كما تجدر الملاحظة أن االأجهزة الأربعة الأولى تعتبر أجهزة ما بين الحكومات، بحيث أنها تضم ممثلين عن الدول الأعضاء والذين يتقاضون أجورهم من دولهم الأصلية، وولاؤهم يكون لها. أما بالنسبة للأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية فتضم موظفين أممين يتقاضون أجورهم من المنظمة وولاؤهم يكون لهذه الأخيرة

1/ الجمعية العامة: هي جهاز التداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ولجميع الدول الأعضاء الـ 193- في الأمم المتحدة تمثيل في الجمعية العامة، مما يجعل هذا الجهاز جهازا ذي تمثيل عالمي بامتياز. وفي كل سنة، ابتداء من سبتمبر، تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة بنيويورك للدورة السنوية للجمعية العامة والمناقشة العامة التي يحضرها كثير من الزعماء ويلقون فيها كلماتهم.

يتعلق التصويت في الجمعية العامة بشأن المسائل الهامة، أي التوصيات الخاصة بالسلام والأمن، وكذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وانتخاب الأعضاء أو قبولهم أو تعليقهم أو طردهم، بأغلبية ثلثي الحاضرين والمصوتين. بينما تصدر القرارات بشأن القضايا الأخرى بأغلبية بسيطة.وتنتخب الجمعية العامة سنويا رئيسا لدورتها، ويشغل ذلك المنصب لفترة سنة واحدة[40].

2/ مجلس الأمن: بموجب الميثاق، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وللمجلس 15 عضوا (خمسة دائمين وعشرة غير دائمين)، ولكل عضو صوت واحد. ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان. ويطلب إلى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية. وفي بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض جزاءات وصولا إلى الأذن باستخدام القوة لصون السلم والأمن الدوليين وإعادتهما. ويتولى رئاسة المجلس كل من أعضائه بالتناوب وتتغير كل شهر[41].

تتخذ القرارات بشأن المسائل الإجرائية بموافقة تسعة على الأقل من الأعضاء الـ 15. وتتطلب القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية تأييد تسعة أصوات، من بينها أصوات كافة الأعضاء الخمسة الدائمين .وهذه القاعدة هي قاعدة «إجماع الدول الكبرى»، التي كثيرا ما تسمى حق "الفيتو".

إن مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يتمتع بسلطة اتخاذ قرارات تكون الدول ملزمة بتنفيذها بموجب الميثاق، أما الأجهزة الأخرى فإنها تقدم التوصيات إلى الحكومات. وهو منظم بحيث يستطيع العمل بدون انقطاع، ويجب أن يكون ممثل عن كل واحد من أعضائه موجودا في مقر الأمم المتحدة طول الوقت.

ملاحظة: يتميز مجلس الأمن بطريقة تشكيل يختص بها بين سائر فروع الأمم المتحدة وهي تقرير الميثاق عضوية دائمة في المجلس للدول الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (روسيا حاليا) والصين والمملكة المتحدة وفرنسا)، وهذا الحكم استثناء من الأصل العام في الميثاق، وهو أن العضوية في سائر فروع الأمم المتحدة انما تتقرر بالانتخاب في الجمعية العامة، وهو استثناء يجعل من اللازم لإسقاط إي عضو منهم أو إضافة عضو جديد إليهم، تعديل الميثاق بالأوضاع والشروط التي يرسمها، والجدير بالذكر أن أي تعديل في الميثاق يتطلب موافقة الأعضاء الخمسة الدائنين42، وهو ما يجد امكانية تعديل الميثاق أمرا مستبعدا إن لم نقل مستحيلا.

3/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي: أنشئ هذا المجلس عملا بميثاق الأمم المتحدة. وهو الجهار الرئيسي لتنسيق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها من أعمال للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات. ويتولى المجلس، بصفته هذه، مسؤولية واسعة النطاق عن نحو 70% من الموارد البشرية والمالية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، ومن بينها 14 وكالة متخصصة، و 9 لجان "فنية"، وخمس لجان إقليمية. وتنتخب الجمعية العامة 54 عضوا في المجلس لفترات متداخلة مدة كل منها ثلاث سنوات. والجمعية العامة هو المنصة المركزية للنظر في التنمية المستدامة ومناقشتها[43].

تجد الإشارة إلى أن انتخاب الأعضاء يكون بمراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن كالتالي: إفريقيا 14 عضوا، غرب أوروبا 13 عضوا، آسيا 11 عضوا، أمريكا 10 أعضاء، شرق أوروبا 06أعضاء.[44]

4/ مجلس الوصاية: أنشئ مجلس الوصاية، في عام 1945 بموجب الفصل الثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة، لتوفير الإشراف الدولي على 11 إقليما مشمولا بالوصاية تقوم بإدارتها سبع دول أعضاء ولضمان اتخاذ الخطوات الملائمة لإعداد هذه الأقاليم للحكم الذاتي أو الاستقلال. وبحلول عام 1994، كانت كل

الأقاليم المشمولة بالوصاية قد حصلت على الحكم الذاتي أو الاستقلال. وعلق مجلس الوصاية عمله في 1 نوفمبر 1994. وبموجب قرار اتخذ في 25 مايو 1994، عدل المجلس نظامه الداخلي للتخلي عن الالتزام بالاجتماع سنويًا ووافق على الاجتماع حسب الاقتضاء - بموجب قراره أو بناء على طلب أغلبية أعضائه أو الجمعية العامة أو مجلس الأمن[45].

5/ محكمة العدل الدولية: هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. مقرها قصر السلام في لاهاي (هولندا)، وهو الجهاز الوحيد من بين الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة غير الموجودة في نيويورك. ويتمثل دور المحكمة في:

- اختصاص قضائي: يتمثل في تسوية المنازعات القانونية التي تعرضها عليها الدول، وفقًا للقانون الدولي.
- اختصاص إفتائي: يتمثل في إعطاء آراء استشارية بشأن المسائل القانونية المحالة إليها من قبل هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المصرح لها. وتعمل محكمة العدل الدولية وفقًا لنظامها الأساسي[46].

تكون المحكمة من 15 قاضيا لا يجوز أن يكون من بينهم أكثر من عضو واحد من رعايا دولة بعينها،وهؤلاء الأعضاء مستقلون عن حكوماتهم، و يتولى مجلس الأمن والجمعية العامة، مستقلين، انتخاب أعضاء المحكمة بالأغلبية المطلقة في كل منهما لمدة 09 سنوات. أما رئيس المحكمة ونائبه فينتخبان من قبل المحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.[47]

6/ الأمانة العامة: تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ الأعمال اليومية للأمم المتحدة بتكليف من الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة. إن الأمين العام هو رئيس الأمانة العامة، التي تضم عشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة العاملين في مراكز العمل في جميع أنحاء العالم. ويتم تعيين موظفي الأمم المتحدة دوليًا ومحليًا، ويعملون في مراكز العمل وفي بعثات عمليات حفظ السلام.

يتم تنظيم الأمانة العامة وفقًا لخطوط الإدارات، حيث يكون لكل قسم أو مكتب مجال عمل ومسؤولية متميزة. وتنسق المكاتب والإدارات مع بعضها البعض لضمان التماسك في برنامج عمل الأمم المتحدة. ويقع جزء كبير من الأمانة العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. وللأمم المتحدة كذلك ثلاثة مكاتب رئيسية خارج مقرها وخمس لجان اقتصادية إقليمية[48].

رابعا- تقييم أداء منظمة الأمم المتحدة:

بالنظر إلى تاريخ المنظمة الأممية، نجدها قد نجحت في تحقيق بعض الانجازات، كما فشلت في بعض المجالات.

إنجازات الهيئة:

- لقد تمكنت المنظمة الدولية من الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بنشرها قوات حفظ السلام وبعثات المراقبة على مر تاريخها.
- نجحت ، عن طريق التفاوض، في تسوية نزاعات إقليمية، منها وضع حد للحرب بين إيران والعراق، وانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وإنهاء الحرب الأهلية في السلفادور، إذ استعملت الأمم المتحدة الدبلوماسية الهادئة لتفادي حروب كانت على وشك الاندلاع.
- تعزيز الديمقراطية بانتخابات حرة ونزيهة في عدة بلدان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز تقرير المصير والاستقلال، وتعزيز القانون الدولي، وإصدار أحكام قضائية في الخلافات الدولية الرئيسية، وإنهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا المنازعات.

إخفاقات الهيئة:

- طبعا أكبر إخفاق للمنظمة هو الفشل في تجسيد المساواة الحقيقية بين جميع دول العالم في مجلس الأمن على غرار الجمعية العامة. وهو ما جعل قرارات الهيئة منحازة انحيازا واضحا ومفضوحا باتجاه مصالح الأعضاء الخمس الدائنين في مجلس الأمن وحلفائهم.وهو ما يبرر ويفسر بوضوح مختلف مظاهر فشل الهيئة الأممية منذ نشأتها إلى الآن، وخاصة في المسائل المصيرية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ومسألة منع انتشار الأسلحة النووية، فمن جهة فشلت الأمم المتحدة حتى الآن في تسوية القضية الفلسطينية التي تعبر بشكل صارخ عن تضارب المصالح الدولية منذ أكثر من 75 عاما مع نشوء دولة الكيان الصهيوني وعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حل تلك القضية بشكل عادل وبما يضمن حقوق اللاجئين الفلسطينيين. إضافة إلى الأزمة السورية المستمرة منذ أكثر من إثني عشر عاما. ومن جهة أخرى فشلت بسبب ازدواجية المعايير في التعامل مع مسألة انتشار الأسلحة النووية، والتلويح بعقوبات صارمة هنا وهناك من جهة، ومن جهة أخرى غض الطرف عن الكيان الصهيوني في المنطقة.

خلمسا- إصلاح منظومة منظمة الأمم المتحدة:

نظرا لفشل المنظمة الأممية في حل الكثير من النزاعات والأزمات الدولية وكذا الخلل المتواجد على مستوى هياكلها ، ظهرت هنا أصوات تنادي بضرورة إصلاح المنظمة من خلال :

1/إما إلغاء حق النقض (vito) الذي يعتبر السبب الرئيس في فشل المنظمة في الكثير من المهام الموكلة لها، خاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

2/أو على الأول توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن لدول أخرى من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

3/ وإعادة النظر في توزيع الصلاحيات (القرارات والتوصيات) بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بصورة تقضي على المفارقة الصارخة القائمة بينهما.